

قراءة في استراتيجية تحديث وتطوير القضاء

شكل التعديل الدستوري الذي جرى في ٩٤م والذي نص على استقلال القضاء قضائياً ومالياً وإدارياً منعطفاً تاريخياً مهماً في تاريخ السلطة القضائية في اليمن.

لكن ذلك لم يكن النقطة التي يجب التوقف عندها وإنما كان لزاماً على السلطة أن تمضي في اتخاذ عدد من الإجراءات والإصلاحات لاستكمال البناء المؤسسي للسلطة القضائية، ولهذا فقد جاء مشروع استراتيجية تحديث وتطوير القضاء لتحديد ملامح الفترة المقبلة الممتدة من ٢٠٠٥م وحتى عام ٢٠١٥م.

فيصل علي



□ وزير العدل

العالي للقضاء بينما أعضاء النيابة يكتفى بحصولهم على المؤهل الجامعي في الشريعة والقانون أو الحقوق رغم أن حقوق الوظيفة واحدة. **ما يقدم من دعم لا يلبى متطلبات الخطط** وفي الفقرة الخاصة بالقدرات

المادية للسلطة القضائية المادة ١٠٠ من الدستور اعتبرته الاستراتيجية ما يقدم من دعم لا يلبى متطلبات الخطط والبرامج الموضوعية لإصلاح وتحديث أجهزة القضاء والنيابة العامة، وأن زيادة الموازنة العامة للسلطة القضائية سنوياً بنسبة ١٠٪ لا يتوافق مع البرامج التفصيلية لبرامج الحكومة في تنمية السلطة القضائية التي تتطلب زيادة بنسبة ٥٠٪ سنوياً، كما أن الهبات والقروض والمنح التي تلقاها أجهزة القضاء لا تتناسب مع موجبات الإصلاح القضائي وإن كانت تؤدي إلى تخفيف بعض الأعباء وتحسين قدرات القضاة، الجانب المالي ينعكس على كثير من الجوانب، ففي جانب التجهيزات المكتبية ووسائل النقل كانت لا تغطي جميع المحافظات في الوقت الراهن لا تغطي كافة المحاكم ونسبة التغطية (٣٠٪)، وكذلك الحال بالنسبة للمواصلات التي تحاول الوزارة توفيرها للموظفين وإن كانت لا تغطي جميع المحافظات بسبب ضالة الاعتمادات المالية لمد هذه الخدمة إلى كافة المحافظات ونسبة التغطية الحالية هي (٢٥٪)، وصرف سيارات لعدد من القضاة ونسبة ذلك (٤٠٪).

وأرقت الاستراتيجية بهذا الفصل برنامج الحكومة لعام ٢٠٠٣م في مجال النظام القضائي والعدلي وتوصيات المؤتمر القضائي الأول ٢٠٠٣م.

غايات الاستراتيجية

وتناول الفصل الثاني غايات وأهداف الاستراتيجية ومن ثم المحاور، وقد لخصت غايات الاستراتيجية في تامين إصدار القضاء أحكاماً عادلة في ما يرفع إليه من منازعات ودعاوى دون إبطاء في سير الدعوى، وحسن أداء القضاء لرسالته السامية وتهيئة أوضاع رجال القضاء للالتزام في حياتهم ومسلكهم بالنهج الذي يصون استقلال القضاء ويجسد استقلالهم ويحفظ لهم هيبتهم وكرامتهم. واحتساب الثقة لدى الأشخاص بالجوء إلى القضاء والثقة بصدور الحكم الحيد والنقطة بإمكانية تنفيذ الأحكام والقرارات القضائية. وسردت عدداً من الأهداف التي صيغت من أجلها الاستراتيجية في كافة المجالات. جاءت الاستراتيجية في عدة محاور أولها البناء المؤسسي والتنظيمي والشريعي للسلطة القضائية والذي سبق وأن تم بصورة تشخيصية في الفصل الأول، وجاء في هذا الفصل الحديث عن كيفية تنظيم هيئات السلطة القضائية وبصورة توافق النص

الدستوري وبما يوافق التطور العلمي الحاصل في العالم في مختلف المجالات. وجاء هنا التأكيد على أن إعادة البنية الأساسية للسلطة القضائية لا تتم إلا بالإصلاح من القمة إلى القاعدة عكس القاعدة الأساسية التي تتحدث عن الإصلاح من القاعدة إلى القمة وتنظيم المجلس الأعلى للقضاء والمحكمة العليا، ووزارة العدل، النيابة العامة، التفتيش القضائي.

فقد رأت الاستراتيجية أن إعادة بناء وتنظيم المجلس الأعلى للقضاء يبدأ من استصدار لائحة مجلس القضاء الأعلى وتفعيل دوره بما يكفل اضطلاعهم بمهامهم التي رسمها الدستور، ودعت إلى إنشاء أمانة عامة للمجلس لتكريس العمل المؤسسي في أعماله مع التأكيد على مشاركة أعوان القضاء في صنع القرار في الإدارة القضائية وخاصة نقابة المحامين بعضوية أحد أعضائها في المجلس.

كما تذهب الاستراتيجية إلى أن المحكمة العليا رغم التطور الذي شهدته خلال السنوات الأخيرة فإنها مازالت بحاجة إلى إجراء المزيد من التنظيم والتطوير للمهام والأختصاصات المسندة إليها بما ينسجم مع القوانين الإجرائية النافذة كما أنها بحاجة إلى لائحة تنظم العمل فيها وتنظيم عمل المكتب الفني التابع لها، كما يتطلب رفق المحكمة العليا والمكتب الفني بأفضل العناصر الكفوة والنزهة وإدخال (المكنة) بصورة كاملة إليها.

تصويب مسار وزارة العدل

كما تضمنت الاستراتيجية رؤية تفصيلية لتصويب مسار وزارة العدل التي هي الجهاز الإداري التنفيذي لخدمة أجهزة القضاء وتقوم بالإشراف على الجهاز الإداري فيها وقد قدمت تسع نقاط يجب تنفيذها لتصويب مسار الوزارة هي: إصدار اللائحة التنظيمية لوزارة العدل، وإصدار لائحة تنظيم الإدارة العامة للشؤون المالية للسلطة القضائية، إصدار قانون المعهد العالي للقضاء، وإصدار لائحة تنظيم أعمال الخبراء والمرجمين وكتاب العرائض وإنشاء مركز حفظ الوثائق القضائية، وإنشاء هيئة الطب الشرعي، وإصدار لائحة مصلحة السجل العقاري والتوثيق وإنشاء مركز الدراسات والبحوث القضائية وإنشاء المطبعة القضائية.

وبما أن الوزارة هي في خدمة السلطة القضائية فقد رأت الاستراتيجية أنه من الأفضل أن يكون القياديون فيها من أعضاء المحكمة العليا وأن يتم تعيين مساعدين للوزير بموجب ترشيح من قبل الوزير وموافقة مجلس القضاء الأعلى وبقرار جمهوري، واقترح وجود خمسة مساعدين للوزير في شؤون مختلفة.

كما قدمت رؤية لتحسين أداء النيابة العامة وأهمها إيجاد نيابات في جميع المحاكم في الجمهورية وفق خطة مدروسة وتكثيف التفتيش القضائي على أعضاء النيابة لتقييم كفاءتهم وسلوكهم ومدى التزامهم بسرعة التحقيق في القضايا وتطبيق التزامات الدولة بشأن حقوق الإنسان سواء في السجن أو في أماكن التوقيف والحبس الاحتياطي أو أثناء جمع الأدلة.

وفي ما يخص التفتيش القضائي فقد قدمت عدة نقاط لتطوير الهيئة بما يكفل تقوية أدائها ودعمها بالكفاءات والإمكانات. وطالبت الاستراتيجية بإيجاد تشريعات أساسية ولصيقة بالبناء المؤسسي للسلطة القضائية، كما دعت إلى ضرورة الإسراع في استكمال البناء التنظيمي والمؤسسي التشريعي للسلطة القضائية ولم يعد الوضع يحتمل التأخير، مشيرة إلى أن هناك قوانين ولوائح مما أشارت إليه معروضة منذ أكثر من سبع سنوات ولم تر النور، وقدمت الاستراتيجية ثلاثة إجراءات لاستكمال البناء المؤسسي وهي:

- إيجاد قضاة إلى دولتين عربية ودولة أخرى إسلامية أو أجنبية للاطلاع على تجارب الآخرين في القوانين واللوائح المطلوبة. - استقدام خبيرين من دول عربية وخبير ثالث من دولة أخرى أو منظمة دولية للعمل مع القضاة للمساعدة في إعداد القوانين واللوائح المطلوبة.

- استصدار قرار من مجلس القضاء الأعلى بتحديد سقف زمني أقصاه عام ٢٠١٥م لاستكمال البناء المؤسسي التنظيمي والتشريعي للسلطة القضائية.

إعادة النظر في معايير قبول الطلبة في كلية الشريعة

ولأن العنصر البشري هو محور عملية تحديث القضاء فقد دعت إلى تكوين قدرات قضائية بدءاً من تكوين وتأهيل القضاة وأعضاء النيابة ومعاونتهم والتي تأتي على مرحلتين قبل الانخراط في السلك القضائي وبعده، في ما يخص قبل الانخراط فقد طالبت بإعادة النظر في معايير قبول الطلبة في كلية الشريعة أو الحقوق والنظر في المناهج الدراسية وتضمينها الجانب العملي في المحاكم والنيابات.

أما مرحلة بعد الانخراط في السلك القضائي فقد دعت إلى تطوير ما يقدم في المعهد العالي للقضاء حتى لا يكون تكراراً لما سبق في الجامعة وكذلك تدريب مستديم للقضاة وأعضاء النيابة ومعاونتهم، وأوردت نقاطاً تفصيلية للأنشطة والبرامج التأهيلية والتدريبية التي يجب تنفيذها خلال فترة تنفيذ الاستراتيجية.

ولتكون الاستراتيجية شاملة لكل الجوانب فقد قدمت رؤية مكثفة لتنظيم الإدارة القضائية التي هي العنصر لا يمكن إغفاله ضمن عملية تحديث القضاء بالكامل وبيانات بإدارة الدعوى وما يجب التحقق منه أثناء قبولها والحرص على اتباع النصوص القانونية الواردة، والعمل على تعيين قاضي تحضير الدعوى في المحاكم الابتدائية، وكذلك تطوير الإدارة القضائية سواء في جانب القضاة وأعضاء النيابة العامة وما ينبني عليه من إيجاد قضاة متخصصين خاصة في المناطق ذات الكثافة السكانية وكذلك توفير حقوق القضاة وأعضاء النيابة العامة من ترفقات وبدل سكن وحوافز مادية وبدل مواصلات مناسبة واتباع قواعد الإنصاف والعدالة والمساواة في التعامل معهم وكذلك تفعيل المساءلة القانونية لمن يتقاعس عن تنفيذ ذلك، وإلزام القضاة أعضاء النيابة بواجباتهم في الالتزام بمواعيد الجلسات والدوام، ولم تغفل الاستراتيجية عن تطوير موظفي المحاكم والنيابات العامة وإعطاء كل ذي حق حقه بحسب أدائه وكذلك ركزت على الرقابة الداخلية والتفتيش بإعادة هيكلتها وتنمية قدرات العاملين فيها وتحديث إمكانياتها وتوسعة نطاق عملها وتفعيل دور الحاسبة للمخيلين.

استخدام وسائل البحث العلمية وشخصت الاستراتيجية ما تعانیه السلطة القضائية من تباطؤ ملحوظ في مستوى التطور والأداء والذي ينعكس بشكل مباشر على المحصلات والنتائج مشيرة إلى أن الخروج من هذه الحالة يتطلب تحسين واستخدام وسائل البحث العلمية والتقييم والإلمام بأفضل نظريات علم الإدارة عموماً والإدارة القضائية خصوصاً، وعليه فإن عملية التنمية ترتكز على عدد من الجوانب هي:

- إيجاد مركز معلومات القضاء. - إنشاء محاكم متخصصة في القضايا الإدارية. - تبسيط إجراءات التقاضي تقنياً. - إنشاء لجان متابعة القضايا والأحكام المترتبة والمتعززة. - تفعيل عقد المؤتمرات والندوات القضائية. - تفعيل دور الإدارة العامة للإعلام والتوعية. - تحسين الخدمات الاجتماعية للسلك القضائي.

وضع أولوية لتحديث المحاكم المتخصصة، التجارية والأموال العامة والأحداث في مدة لا تزيد عن خمس سنوات ٢٠٠٥-٢٠١٠ من خلال مكثنة العمل وتطوير القدرات والمهارات، والتشريع واستكمال البناء التنظيمي والبنية التحتية.

زيادة الموازنة العامة للسلطة القضائية

وأكدت الاستراتيجية على ضرورة إيجاد بنية حقيقية تلبي احتياجات السلطة القضائية وتواكب التطورات من خلال إيجاد مبان نموذجية للمحكمة العليا ومجلس القضاء الأعلى والجمعيات القضائية للمحاكم والنيابات الاستئنافية في مراكز المحافظات والمحاكم والنيابات

الابتدائية بمراكز المديرية والمحافظات وبقية الهيئات التي تتطلب توسعة أو إضافة. وشددت على ضرورة تعزيز التعاون مع الأجهزة الأمنية الضبطية والأمنية ومع السلطة التشريعية والتنفيذية.

ولتنفيذ الاستراتيجية لابد من مبالغ كافية لتنفيذها ما لم فإنها ستتغير ولهذا فقد دعت الاستراتيجية إلى زيادة الموازنة العامة للسلطة القضائية بنسبة تفوق النسب الاعتيادية للسنوات السابقة محددة نسبة (٥٠٪) كزيادة تقديرية مطلوبة حتى تتمكن من ترجمة الاستراتيجية على أرض الواقع، بالإضافة إلى أنه يجب الاستفادة من الجهات الخارجية دولاً أو منظمات كدمع أو قروض لتنفيذ الاستراتيجية.

ويبقى عنصر المراقبة والمتابعة كما تقدمه الاستراتيجية الذي سيكون من خلال الآليات التي عن طريقها يمكن التحقق من مدى تنفيذ الاستراتيجية ومعرفة المعوقات والصعوبات التي تحول دون التنفيذ ووضع الحلول المناسبة.

ولضرورة سير تنفيذ الاستراتيجية فإن مجلس القضاء الأعلى ووزارة العدل، ولجنة نظام المعلومات لتنفيذ الاستراتيجية، والمؤتمرات القضائية هي السلسلة التي يتم عبرها مناقشة ومتابعة وتقديم التقارير ووضع الحلول لأي صعوبات قد تعترض التنفيذ وتشكل سلسلة متواصلة للتنفيذ بتكثيف الجهود والعمل الجاد لتطوير الأداء القضائي من خلال الاستراتيجية وفي الفترة المحددة.

القضاء اليميني قد خطا خطوة هي

حلم الجميع

واختتمت الاستراتيجية بملحق ضمت مصفوفة إجراءات وبرامج سياسات استراتيجية تحديث وتطوير القضاء وآخر المشاريع وثالث للهيكل التنظيمي والقوى الوظيفية لتكون بذلك قد قدمت رؤية واضحة وتفصيلية يسهل تطبيقها وتأتي ثمارها في حال اكتمال التنفيذ وبذلك يكون القضاء اليميني قد خطا خطوة هي حلم الجميع ليقدم إسهامات أكبر وأضخم في العملية التنموية في البلد والتي يعد أحد ركائزها المهمة والأساسية، فلا أمن بدون قضاء عادل ولا تنمية بدون أمن.

